

أورن شلومو (\*)

## حَوْكَمَةُ إِسْرَائِيلَ لِلْقُدْسِ فِي فِتْرَةٍ مَا بَعْدَ أَوْسَلُو

### مدخل

يتطرق هذا المقال إلى التغييرات التي حلت بتدابير الإدارة والسيطرة على الأنظمة والخدمات البلدية في القدس، والتي تسري منذ انهيار عملية السلام، أو منذ مطلع الألفية الحالية، تقريباً. لا تتطرق وجهة النظر التي أسعى لعرضها هنا إلى تحليل الانعزالية الحيزية والأدائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين في المدينة، ولا إلى تمثلات الإقصاء والكولونيالية ومقاومتها، أو إلى تسويات المصالحة الممكنة في المدينة. فوجهات النظر هذه خضعت للفحص وعُرضت في الغالب ضمن الأبحاث التي انشغلت بالعلاقات البلدية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في المدينة.

وبدلاً من ذلك، سأسعى في هذا المقال إلى تفسير وتعقب أثر شكل عمل القوة «الناعمة» والمستترة، المقرونة بالسيطرة الإسرائيلية على القدس، كما يتضح ذلك من خلال تدابير الإدارة والسيطرة على الأجهزة والخدمات البلدية.

منذ احتلال وضّم القدس الأردنيّة ومعها ٦٦ ألف كيلومتر مربعٍ أخرى من الضفة الغربيّة إلى إسرائيل، والفلسطينيون في القدس والمناطق الإضافية التي ضُمَّت يتبنون سياسة وممارسات انعزالية، ومقاومة لسلطة إسرائيل القسرية على هذه المناطق. وقد تجسّد أحد التمثلات المركزيّة لذلك في أنّ أجزاءً كبيرة من الأجهزة البلدية والمؤسسات والخدمات في القدس نشطت بشكل معارض وفي معزل عن السلطة الإسرائيليّة، سواءً أكان ذلك تحت الوصاية الأردنيّة في سنوات السبعين والثمانين،

(\*) محاضر في قسم العلوم السياسية- الجامعة الإسرائيلية المفتوحة.

سأقترح من الناحية المفاهيمية عدم الاكتفاء بالتعامل مع الأجهزة البلدية المنفصلة في القدس الشرقية باعتبارها مؤشرات على الانعزالية الحيزية والأدائية، فحسب، بل كمنظومات من الحاكمية (Governmentality) التي تخلق تيارات من المعرفة، ومن المسالك المعيارية وأصناف من المنطق، ومن الصلاحيات المهنية والميزانياتية، التي تتمتع بقسط هام في بلورة وإنتاج السكّان والحيز كأمر محكومة.

تتعلق بديناميكية السياسة والعلاقات البلدية في القدس الشرقية، وسأدعي أنّ ثمة تغييرات مهمة تجري في القدس الشرقية خلال العقد ونصف العقد الأخيرين، في مجال الحكم والإدارة البلدية، إذ نلاحظ تغلغلاً وتعاضماً في ضلوع أجهزة ومنظومات الدولة الإسرائيلية في الأجهزة البلدية الفلسطينية. وتنعكس هذه التغيرات، من ضمن سائر الأمور، في تعاضم قوة الصّلات الأدائية والإدارية والميزانياتية بين الأجهزة البلدية الفلسطينية وبين أجهزة الدولة الإسرائيلية، وفي تذبذب وتجزير مسلكيات ومعايير إدارية ومهنية. سأسمي هذه التغييرات في هذا المقال «عمليات حوكمة» (governmentalization) التي تُعزّز من قدرة سيطرة الدولة على الأجهزة والخدمات البلدية في القدس كنتيجة لخلق تبعية للجهاز السياسي. أمّا من الجهة الأخرى، فإنّ مثل هذه العمليات «تقرب» السكان واللاعبين في المدينة الفلسطينية إلى الحكم الإسرائيلي، عبر عمليات من إدغام وتذويت مسلكيات معيارية إدارية.

سأقترح من الناحية المفاهيمية عدم الاكتفاء بالتعامل مع الأجهزة البلدية المنفصلة في القدس الشرقية باعتبارها مؤشرات على الانعزالية الحيزية والأدائية، فحسب، بل كمنظومات من الحاكمية (Governmentality) التي تخلق تيارات من المعرفة، ومن المسالك المعيارية وأصناف من المنطق، ومن الصلاحيات المهنية والميزانياتية، التي تتمتع بقسط هام في بلورة وإنتاج السكّان والحيز كأمر محكومة. ويرجع أصل هذا المعتقد الخاصّ بالحاكمية إلى شكل التفكير الفوكوياني الذي يرى في تسيير النظام والترتيب المدنيّ النافع من طرف مؤسسات وأجهزة الحكم والخدمات العامة السياسية، شكلاً من أشكال القوة وتقنية من تقنيات السيطرة وإدارة السكّان<sup>٢</sup>، ويقول فوكو ومفسّروه إنّ منظومات الحاكمية تساعد على إدغام وتذويت

أم تحت وصاية معينة من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في سنوات التسعين. فعلى سبيل المثال، إذا أخذنا أجزاءً واسعة من جهاز التربية والتعليم والمواصلات العامة والقوانين الشرعية وخدمات الصحة وغرفة التجارة والمنظمات الرياضية، فإنّ هذه كلّها وغيرها نشطت وعملت، بعضها أو كلّها، في معزل عن الأجهزة الإدارية والمالية الخاصة بالدولة الإسرائيلية. بالطبع لا تمثل هذه الأبعاد الأمثلة الحصرية على المعارضة الفلسطينية في المدينة للحكم الإسرائيلي ويمكننا أن نضيف إليها أبعاداً مركزية أخرى مثل مقاطعة الانتخابات البلدية، والانعزالية الحيزية في مجالي السكن والتجارة، وصون الهوية الفلسطينية للمدينة بواسطة «الصمود» والمشاركة في الانتفاضتين (التي يقول البعض إنّها كانت مشاركة جزئية).

وقد أدت هذه الحال إلى موضعة القدس في البحث الأكاديمي كمدينة مقسّمة فعلياً، يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون فيها في بيئتين مدنيّتين منفصلتين ومتعارضتين، سواءً من الناحية الحيزية أم من الناحية الأدائية. ولا يستند هذا المعتقد القائل بأنّ القدس مدينة مقسّمة إلى تمثّلات الانعزالية والمعارضة الفلسطينية فحسب، بل إلى السياسة الكولونيالية والمجحفة التي تتبّعها إسرائيل منذ الاحتلال، والتي يجري في ضوئها إجراء الأبحاث على القدس في العقدَيْن الأخيرين، أسوة بمدن أخرى مقسّمة على أساس إثنيّ و/أو قوميّ، على شاكلة نيوقوسيا وبلفاست وموستار أو بيروت.

لا شكّ في أنّ هذا التوصيف البحثي للقدس يصيب كبد الحقيقة بخصوص الكثير من المميزات الصّدية التي تميّز الحياة المدنية، وقد شاهدنا تأكيداً بائناً على ذلك في الانتفاضة البلدية الصغيرة التي جرت في صيف ٢٠١٤. مع ذلك، وكما أسلفنا، سأسعى في هذا المقال القصير إلى عرض وجهة نظر مختلفة

أما على أرض الواقع فإن إسرائيل تُدير في القدس الفلسطينية نظام احتلال هجيناً يحوي عناصر سيطرة على الطراز الكولونيالي-العسكري مُتَّبعة في الضفة الغربية، إلى جانب سريان القانون الإسرائيلي على الأرض والسكان. ما يهْمنا من هذا التفسير للتحليل السياسي-البلدي الذي أودَّ عرضه هنا، أن الاحتلال في القدس لا يُطبَّق فعلياً، من جهة إدارة السكان والحيز في الحياة اليومية، بواسطة القوة والبيروقراطية العسكرية، بل بواسطة مؤسسات وأجهزة الدولة المدنية والبلدية.

هذه المناطق لا تشبه الحكم العسكري الساري على الضفة الغربية ولا تشبه أيضاً مميزات نظام الحكم في إسرائيل ضمن حدود ١٩٦٧. فمن جهة، لا تخضع إدارة الحياة والتنقل والقيود والحقوق في القدس الشرقية لنظام تصاريح عسكري، بل تُدار بشكل غير مباشر مقابل الأذرع التنفيذية الخاصة بالدولة. وقد منحت إسرائيل في هذا الإطار مكانة الإقامة للسكان، ومنها تُشتق حريتهم بالتنقل والحركة ومشاركتهم في سوق العمل ومنظومة الرفاه. ومن الجهة الأخرى، فإن احتواء الفلسطينيين في القدس ضمن القانون الإسرائيلي هو احتواء قسري وجزئي كما يتجلى الأمر في المكانة المدنية المتدنية والمشروطة التي يتمتع بها السكان، وفي القمع السياسي والعقاب الجمعي، وفي الممارسات السلطوية الكولونيالية والديمقراطية، على غرار مصادرة الأراضي وتهويدها والتمييز في تخصيص الميزانيات وتطوير البنى التحتية والتخطيط الحيزي.

أما على أرض الواقع فإن إسرائيل تُدير في القدس الفلسطينية نظام احتلال هجيناً يحوي عناصر سيطرة على الطراز الكولونيالي-العسكري مُتَّبعة في الضفة الغربية، إلى جانب سريان القانون الإسرائيلي على الأرض والسكان. ما يهْمنا من هذا التفسير للتحليل السياسي-البلدي الذي أودَّ عرضه هنا، أن الاحتلال في القدس لا يُطبَّق فعلياً، من جهة إدارة السكان والحيز في الحياة اليومية، بواسطة القوة والبيروقراطية العسكرية، بل بواسطة مؤسسات وأجهزة الدولة المدنية والبلدية. وهنا يجدر بنا التشديد على أن هذا التوجّه وادعاء حوكمة القدس الشرقية الذي أطره في هذا المقال، لا يعني إلغاء المميزات الكولونيالية والعنيفة التي تميّز السيطرة الإسرائيلية على القدس أو الإشارة إلى تغيير أو «ليوننة» في السياسة الإسرائيلية. فوسائل الإكراه والتمييز الإسرائيلية ما تزال على

أشكال المنطق والتوجيهات المُعدّة لإملاء المسلكيات لدى السكان، بشكل صريح أو مُضمّن، وإدارة وتكييف ذاتيين أو جمعيين للحياة اليومية. وفي صياغة فضفاضة نقول إن الحاكمية هي قوة النظام «الناعمة» التي تنشط بوسائل تخلق التعاون ووحدة النوايا والمعايير والقيم، بين السكان وبين منظومات الحكم.

من الجدير هنا أن نقول إن السيطرة بوسائل حاكمية تُنسب عادة إلى الأنظمة التي تتحلّى بطابع ليبرالي، تسودها علاقات سيطرة تستند إلى الموافقة والتعاون. مع ذلك، تدعي التفسيرات والأبحاث الإضافية في هذا المجال أن الأنظمة القائمة وغير الليبرالية و/أو الكولونيالية استخدمت وتستخدم تقنيات حاكمية تتعلق بإدارة السكان والحيز، وهي في كل الأحوال لا تستند إلى وسائل القمع والعنف وحدها. فعلى سبيل المثال، تميّز الحاكمية الكولونيالية باستناد نظام الحكم إلى تطبيق القوانين والخفارة، أكثر من استنادها إلى الموافقة والإذعان. ولذلك، وفي ضوء الاحتلال والضم القسري المفروضين من طرف إسرائيل على القدس، علينا أن نعي أن عمليّات ممارسة الحكم في القدس الشرقية التي أعرضها هنا هي عمليّات مكثّفة ومؤطرة -دائماً- في منظومات القوى الكولونيالية التي تميّز بالإكراه النظامي، والتي تدمج إلى جانب وسائل الإكراه السيادية تقنيات «ناعمة» من الإدارة والسيطرة على السكان وعلى المنظومات البلدية.

## ملاحظات استباقية حول شكل

## السيطرة الإسرائيلية على القدس

رُغم سريان القانون الإسرائيلي على المنطقة والسكان فيما يُسمّى اليوم فعلياً القدس الشرقية (المدينة الأردنية + ٦٦ ألف كيلومتر مربع) فإن مميزات السيطرة الإسرائيلية على

وانتباة المجتمع الدولي أم في سبيل الامتناع عن الاحتكاكات على نطاق المدينة. وتجسد التعبير الفعلي لهذه السياسة في عدم الرغبة وأو القدرة الإسرائيلية على تطبيق تدابير الإدارة السياسية بشكل تام على المؤسسات والأجهزة الفلسطينية، وغض الطرف عن الضلوع الأردني في إدارة بعض أجزاء الجهاز المدني. فعلى سبيل المثال، نجد في مجال التربية والتعليم أن تدریس المنهاج الأردني تواصل في المدارس العامة رغم امتعاض إسرائيل من ذلك. أو في مجال القضاء الشرعي، مثلاً الذي واصل وجوده خارج نفوذ سيطرة الدولة، إلى جانب مواصلة اعتماد الدينار الأردني، وما شابه.

أما الفترة الثانية فهي فترة «التجزئة الحُكمية» التي سادت خلال سنوات أوسلو وبين الانتفاضتين (منذ نهاية سنوات الثمانين وحتى مطلع سنوات الألفين)، والتي تعمق فيها الفصل الأدائي والحكومي بين الأجهزة البلدية الإسرائيلية والفلسطينية، على خلفية المنافسة الفعلية على مركزية السيطرة وإدارة الحياة المدنية بين إسرائيل وبين نشطاء منظمة التحرير الفلسطينية في أواخر سنوات الثمانين، وبين مؤسسات السلطة الفلسطينية في المدينة في سنوات التسعين. وقد ترسخ في هذه الفترة وجود ممثلي السلطة الفلسطينية في المدينة، الذين سعوا من أجل درء التأثير الأردني في المدينة وتعزيز نظام حكمي فلسطيني بواسطة مؤسسات وأجهزة على شاكلة الخدمات الأمنية ونشاط «بيت الشرق» وتأسيس جامعة القدس وتغيير المنهاج الأردني إلى منهاج فلسطيني، وغيرها. ويقول المؤرخ هيلل كوهن إن التقدم في المفاوضات أدّى إلى ترسيخ المنافسة بين إسرائيل والفلسطينيين بخصوص الوجود والسيطرة الحُكمية في المدينة، لدرجة نشوء وضع يُشابه «حكماً مشتركاً» بلدياً.<sup>٦</sup>

وتبدأ فترة حوكمة القدس، تقريباً، منذ مطلع سنوات الألفين، وبالإمكان القول إنها خرجت إلى حيز التنفيذ بفضل عمليات وأحداث جيوسياسية جسيمة وإسقاطاتها، وعلى رأسها فشل عملية أوسلو والانتفاضة الثانية وتشديد جدار الفصل ابتداءً من العام ٢٠٠٢. لقد كانت لهذه الأحداث، ولا تزال، إسقاطات وتبعات جسيمة على الجغرافيا والاقتصاد السياسي في المدينة. ومن أبرز هذه الإسقاطات اجتثاث وجود القيادة السياسية والمؤسسات الفلسطينية في المدينة إلى جوار إسرائيل، وانتقال المؤسسات والأداءات البلدية إلى رام الله، وأقول الجهاز الاقتصادي والتجاري المدني، وأقول أداءات بلدية أخرى في ضوء عزل المدينة عن الضفة الغربية بواسطة جدار الفصل.

لقد أدت هذه العمليات إلى تحويل القدس الشرقية من مركز حضري رئيس في الضفة الغربية إلى مدينة في حالة أقول مديني



القدس القديمة: المشهد المهدهد بالحو .

حالتها، وهي تتجسد في العقد الأخير أساساً (لا حصراً) في مراكمة الصعاب في التخطيط والبناء وهدم البيوت، والاستيطان في الأحياء الفلسطينية، وتقييد التطوير في الأحياء والقرى بواسطة تشييد الحدائق الوطنية من حولها. لكن، وكما سأوضح لاحقاً، فإن مميزات الحكم الخاصة بالسيطرة الإسرائيلية كانت هزيلة وجزئية حتى سنوات الألفين، وهي تمرّ بعمليات ترسيخ وتعقيد من وقتها، رغم أن المميزات الكولونيالية «الأصلب» للسيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية ظلت ثابتة وحتى أنها تصلبت في فترة ما بعد أوسلو مع تشييد الجدار الفاصل.

## تاريخ القدس الحاكمي تحت السيطرة الإسرائيلية: الاستتباب والتجزئة والحوكمة

سعيًا لموضعة عمليات حوكمة القدس ضمن سياق تاريخي وجيوسياسي، فإنني سأقسم تاريخ المدينة المديني-الحكومي تحت السيطرة الإسرائيلية إلى ثلاث فترات تعكس تشكلات مختلفة للعلاقات الحُكمية-الكولونيالية بين إسرائيل وبين المدينة الفلسطينية.

الفترة الأولى هي «فترة استتباب» السيطرة الإسرائيلية في المدينة والتي تواصلت من العام ١٩٦٧ وحتى نهاية سنوات الثمانين، سعت دولة إسرائيل خلالها إلى ضمان استمرارية سلطتها وتحقيق مصالحها في المدينة «الموحدة»، وقد لجأت من ضمن سائر الوسائل إلى «غض الطرف» أو ملاءمة سياستها مع الترتيبات والتدابير البلدية السابقة. وبهذا، سعت إسرائيل نحو خلق صورة من التطبيع وأن «الأمر كالمعتاد» بخصوص الحياة المدنية، سواءً بسبب يقظة

وتبدأ فترة حوكمة القدس، تقريباً، منذ مطلع سنوات الألفين، وبالإمكان القول إنها خرجت إلى حيز التنفيذ بفضل عمليات وأحداث جيو-سياسية جسيمة وإسقاطاتها، وعلى رأسها فشل عملية أوسلو والانتفاضة الثانية وتشبيد جدار الفصل ابتداءً من العام ٢٠٠٢. لقد كانت لهذه الأحداث، وما تزال، إسقاطات وتبعات جسيمة على الجغرافيا والاقتصاد السياسي في المدينة.

العمل. أما الأسباب الأخرى التي سرّعت من وهن وتفكك الجهاز الرسمي فهي تشيخ الحافلات وانعدام الدعم الحكومي الإسرائيلي أو الفلسطيني، إلى جانب سياسة الإغلاقات والحواجز حول المدينة والتي تجذرت بدءاً بسنوات التسعين، إذ منعت سكان الضفة الغربية من دخول المدينة. وإلى جانب عمليات الوهن والتحلل التي لحقت بالجهاز الرسمي، بدأ يزدهر في تلك الفترة جهاز السفرات غير الرسمي، وخصوصاً بواسطة سيارات «ترانزيت» التي شملت حتى نهاية سنوات التسعين نحو ١,٢٤٥ سيارة، قامت بنحو ١٥,٠٠٠ سفريّة في اليوم، ما يعادل نحو ٨٠٪ من حجم السفريات اليومية في المواصلات العامّة بالمدينة.

وعشية أواخر سنوات التسعين بدأت وزارة المواصلات الإسرائيلية بالتدخل وتنظيم مجال المواصلات العامّة في القدس الشرقية. ويقول مخطّو وزارة المواصلات الإسرائيليّين إنّ الأسباب من وراء هذا التدخل كمنّت في الرغبة بإحلال النظام والسيطرة على الجهاز الذي كان موجوداً في حالة فوضى كبيرة، الأمر الذي أثار سلباً على الجهاز البلديّ برّمته. وقد أدّت سيارات السفرات غير الرسمية إلى حدوث اختناقات مروية سببها مئات السيارات التي وقفت في الشارع من دون ترتيب و«سدّت» مركز الأعمال والتجارة في صلاح الدين، إلى جانب قيادتهم السيارات بشراسة والتنافس على المسافرين. وقد كانت وزارة المواصلات الإسرائيلية تشكّ أيضاً في أنّ السلطة الفلسطينية هي التي تقف من وراء هذا الجهاز غير الرسميّ. زدّ على ذلك أسباباً إضافية لتدخل وزارة المواصلات الإسرائيلية تمثّلت في زيادة عدد الشكاوى التي وصلت من المسافرين ومن عاملين قدامى في المجال بخصوص مستوى الأمان المتدنّي في السيارات غير الرسمية والسياسة من دون رخص أو تأمين، إلى جانب التنكيل بالمسافرين والتحرّشات الجنسية ضدّ النساء (بما في ذلك حالة اغتصاب وقعت في سيارة

وسياسي واجتماعي واقتصادي، مصحوبة بضمور أدائي للأجهزة والخدمات البلدية. ولذلك، أنا أدعي وجوب فهم عمليات حوكمة القدس الشرقية في فترة ما بعد أوسلو، بكونها عمليات تستند وتعتمد على اقتصاد الضعف والنقص وتهزيل الأجهزة البلدية لدرجة انهيارها وتوقف أدائها، ما سهّل على عمليات التدخل الإسرائيلية في الأجهزة والخدمات البلدية.

## مثالان على عمليات الحوكمة:

### أجهزة المواصلات العامّة والتربية

أحد الأمثلة على عمليات الحوكمة هذه هو مخطّط تسوية جهاز المواصلات الفلسطيني في القدس الشرقية، والذي جرى بين الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٤، إذ توقّف في إطاره عمل سيارات الأجرة غير الرسمية، ونُفذت عملية ترقية وتحديث للجهاز الرسميّ.

يعكس جهاز المواصلات العامّة الفلسطينيّ، ويقسط كبير، تطوّر العلاقات الحكمية في القدس الشرقية كما سبق ووصفتها. ففور احتلال المدينة أُصرّ أصحاب شركات المواصلات العامّة الـ ١٧، على مواصلة عملهم بنفس النسق الذي كان سارياً قبل الاحتلال، وعارضوا محاولات إسرائيل توحيد الشركات أو دمج عمل تعاونية المواصلات العامّة الإسرائيلية في شرق المدينة. وواصلت الشركات العمل بالقدر الأدنى من التنظيم الرسميّ والضلع الإسرائيليّ المتدنّي، ما عكس سياسة ظاهرية مفادها «الأمر كالمعتاد» في سنوات الاستتباب.

وكان للانتفاضة التي اندلعت نهاية سنوات الثمانين تأثير هدام على جهاز المواصلات العامّة الرسميّ، وذلك نتيجة للإضرابات الطويلة وإلحاق الأذى بالحافلات التابعة للشركات التي واصلت



وعشية أواخر سنوات التسعين بدأت وزارة المواصلات الإسرائيلية بالتدخل وتنظيم مجال المواصلات العامة في القدس الشرقية. ويقول مخططو وزارة المواصلات الإسرائيليين إن الأسباب من وراء هذا التدخل كمنّت في الرغبة بإحلال النظام والسيطرة على الجهاز الذي كان موجوداً في حالة فوضى كبيرة، الأمر الذي أثر سلباً على الجهاز البلدي برُمته. وقد أدّت سيارات السفريات غير الرسمية إلى حدوث اختناقات مرورية سببها مئات السيارات التي وقفت في الشارع من دون ترتيب.

ضمن جهاز الحكم السياسي<sup>٧</sup>

مثال آخر على عمليات الحوكمة الحاصلة في المدينة الفلسطينية في العقد الأخير نجده في جهاز التربية والتعليم البلدي، الذي شكّل منذ الاحتلال والضمّ حلبة مقاومة ونضال ضدّ السيطرة الإسرائيلية. في سنوات السبعين، وعند مطلع فترة «الاستتباب»، نجحت المقاومة الشعبية تحت الرعاية الأردنية بمنع استبدال المنهاج الأردني بالمنهاج الإسرائيلي في المدارس العامة. وإبان هذه الفترة، زادت حصّة جهاز التربية الخاصّ في المدينة - الذي عمل خارج سيطرة الدولة الإسرائيلية ورقابتها - إلى نحو ٥٠-٦٠٪ من مجمل الجهاز التربوي. وفي هذا المجال، أيضاً، فضّلت إسرائيل في نهاية المطاف السماح بوجود التسويات والتدابير المحلية والتصرف وكأنّ هناك استقراراً حكماً وأنّ «الأمر كالمعتاد» في الحياة اليومية البلدية، وذلك بغية الامتناع عن مواجهة واسعة مع السكّان الفلسطينيين، التي كانت ستؤدي إلى خلوّ المدارس من الطلاب وجذب الانتباه الدولي<sup>٨</sup>.

أمّا «سنوات التجزئة»، وهي سنوات التسعين، فقد أدّت إلى المسّ بالجهاز التربوي الخاصّ والعام في المدينة، إذ نبع ذلك من الإضرابات الطويلة أثناء سنوات الانتفاضة الأولى، ومن الأزمة المالية التي نجمت

سفريات). وعليه، فقد كانت الغاية من مخطّط التسوية هذا، وقف عمل المشغلين غير الرسميين ورفع مستوى الخدمات وإعادة النظام والسيطرة الإسرائيلية على هذا المجال.

منذ العام ١٩٩٨ وحتى العام ٢٠٠٤ جرت فترة استعداد وجاهزية أجريت خلالها المسوحات والاستطلاعات وتمّ تأسيس جهاز إداري وقضائي وتشغيلي جديد. وقد حُضرت العقود وأنشئت شركات فلسطينية جديدة إلى جانب القديمة، وجرّت دورات إرشادية وشراء سيارات جديدة، وتمّت بلورة منظومة تذاكر موحّدة ومسارات، وجرى تسويق المخطّط للجمهور. في كانون الثاني ٢٠٠٤، وبعد عملية فرض واسعة للقانون من أجل اجتثاث ظاهرة السفريات غير الرسمية وإنزالها عن الشارع، بدأ الجهاز المنظم بالعمل. وكان مؤشر النجاح في نظر المخطّطين يكمن في ارتفاع ملحوظ سيطراً على استخدام السكان للمواصلات العامة الرسمية. وفي استطلاع أجري في أيار ٢٠٠٥، وُجد أنّ الجهاز الرسمي يُنجز ٢,١٢٣ سفريّة في اليوم تخدم ٦٨ ألف مسافر مقابل ١٧,٨٠٠ مسافر فقط حصلوا على هذه الخدمات العام ١٩٩٨. ووجد في المجلد أنّ نحو ٦٤٪ من قرابة ١٠٦,٠٠٠ مسافر في اليوم استخدموا المواصلات العامة المنظمة فور بدء تشغيل البرنامج. وفي السنوات التي تلت تشغيل الجهاز المنظم واصل مستوى استخدامها بالارتفاع، وفي الاستطلاع الذي نُفّذ العام ٢٠١٠ وُجد أنّ عدد المسافرين في المواصلات الرسمية وصل الآن إلى ٩٣,٩٣٥ مسافراً، أي نحو ٨٨٪ من مجمل السفريات اليومية. وتصل تقديرات عدد المسافرين في المواصلات غير الرسمية منذ العام ٢٠٠٨ إلى نحو ١٠-١٦٪ من عدد المسافرين يومياً في القدس الشرقية. ومنذ العام ٢٠٠٨ يظهر جهاز المواصلات في القدس الشرقية في حولة الإحصاء الإسرائيلي السنوية للقدس، الأمر الذي يفهم على أنه تمثيل لجهاز سويّ يجري تشفيره واستيعابه في

القدس: الطرق في خدمة التوسع والتميز.



في مطلع الألفية الثانية، بدأ وضع الأداء الخاص بالجهاز التربوي بالتدهور الكبير، وانعكس ذلك خصوصاً بالاحتفاظ داخل الغرف التدريسية، الأمر الذي أدى في حالات كثيرة إلى رفض تسجيل الطلاب في المدارس العامة بسبب النقص في الأمكنة، وذلك خلافاً لقانون التعليم الإلزامي السائد في إسرائيل. ومنذ بداية هذه الفترة تجري في الجهاز التربوي عدّة عمليات يمكن النظر إليها كعمليات اقتراب الجهاز التربوي بزمنته من أجهزة الدولة الإسرائيلية.

متبع في المنهج الإسرائيلي. ويقول مركز المعلومات والأبحاث التابع للكنيست، إنّ القدس الشرقية احتوت العام ٢٠٠٠ ستّ مؤسسات معترف بها وغير رسمية، فيما ارتفع عددها في السنة الدراسية ٢٠١١/٢٠١٢ إلى ٥٢ مؤسسة<sup>١٠</sup> وتفيد حويلة مديرية التربية في القدس، بعمل ٧٦ مؤسسة معترفة وغير رسمية بالقدس الشرقية في السنة الدراسية ٢٠١٢/٢٠١٣ مقابل ٥٩ مؤسسة رسمية. ومن المهم بمكان التشديد هنا على أنّ زيادة أعداد المدارس التي تتمتع بهذه المكانة تنبع من انتقال المدارس الخاصة إلى هذه المكانة ومن تأسيس مدارس جديدة، أيضاً. فعلى سبيل المثال، انخفضت حصة المدارس الخاصة في المدينة من نحو ٥٠-٦٠٪ من الجهاز في نهاية سنوات الثمانين إلى نحو ١٧٪ من الجهاز العام ٢٠١٢. زد على ذلك أنّ عملية تأسيس مدارس بمكانة معترف بها وغير رسمية تشمل بالعموم التسجّل بدايةً في جهاز التربية الفلسطيني من أجل الرقابة والاندماج في المنهج الفلسطيني (التوجيهي)، ومن بعدها الدخول في عملية الحصول على المكانة الإسرائيلية في مقابل وزارة المعارف الإسرائيلية.

توجد عمليات مركزية أخرى تعكس حوكمة جهاز التربية العربي في القدس، ولكنني لن أخوض فيها هنا لضيق المكان. ومن أبرز هذه العمليات الترسخ الزاحف للمنهج الإسرائيلي في المدارس الرسمية والمدارس المعترف بها غير الرسمية؛ انتقال مدارس ابتدائية إلى طريقة الإدارة الذاتية، وهو شكل إدارة يزيد من ميزانية المدرسة ويمنحها صلاحيات إدارية واسعة، تحت تدابير إشراف وإدارة أكثر تشدداً؛ زيادة عدد المدرسين الفلسطينيين الذين يتلقون دورات استكمالية ويدرسون في مؤسسات إسرائيلية؛ مشاركة المدارس في فعاليات وبرامج تربوية في الجهاز الإسرائيلي مثل ورش تدريسية

عن استبدال رعاية المدارس الخاصة من أردنية إلى فلسطينية في مطلع سنوات التسعين، وقد نجحت السلطة الفلسطينية بدءاً من منتصف عقد التسعينيات بتثبيت جهاز التربية والتعليم وزيادة عدد الطلاب. وقد عانى الجهاز التربوي العام، هو الآخر، ضائقة أخذت بالاستفحال في هذه الفترة، نتيجة للإهمال الإسرائيلي المتواصل والذي انعكس بالنقص المتزايد بالغرف التدريسية، على وجه الخصوص.

في مطلع الألفية الثانية، بدأ وضع الأداء الخاص بالجهاز التربوي بالتدهور الكبير، وانعكس ذلك خصوصاً بالاحتفاظ داخل الغرف التدريسية، الأمر الذي أدى في حالات كثيرة إلى رفض تسجيل الطلاب في المدارس العامة بسبب النقص في الأمكنة، وذلك خلافاً لقانون التعليم الإلزامي السائد في إسرائيل. ومنذ بداية هذه الفترة تجري في الجهاز التربوي عدّة عمليات يمكن النظر إليها كعمليات اقتراب الجهاز التربوي بزمنته من أجهزة الدولة الإسرائيلية، ويتجلى ذلك في تعاظم الصّلات الأدائية والتربوية والإدارية والمالية بين الجهاز التربوي وبين الدولة والبلدية.

إحدى أبرز العمليات الحاصلة والتي تمثل نهج حوكمة الجهاز التربوي في القدس، نراها في التغيير المبني الزاحف في الجهاز التربوي في القدس الشرقية، والذي يتجلى في زيادة عدد المدارس تحت خانة «معترف به غير رسمي». وهذه مدارس بملكية خصوصية حصلت على اعتراف من وزارة المعارف الإسرائيلية والتي تمول عملها بنحو ٧٥٪ من حجم الميزانيات التي تحوّلها الوزارة إلى المدارس الرسمية. ويشترط بالحصول على هذه المكانة وعلى الدعم المرافق لها من وزارة المعارف الإسرائيلية، استيفاء المعايير الإدارية ومعايير الأمان والتربية، ومن ضمنها تدريس المواضيع الأساسية كما هو



التعليم في القدس: نقص في الخدمات ومحاولات تدخل في المضامين.

ويعمل صناديق المرضى الإسرائيليّة إلى الأحياء والقرى بواسطة مُزوّدَي خدمات محليّين، وارتفاع في اللجوء إلى خدمات المحكمة الشرعيّة الإسرائيليّة منذ سنوات التسعين، وتطوّر حيّزات عامّة مشتركة لإسرائيليين والفلسطينيين، وغيرها.<sup>١٢</sup>

### نقاش: مميّزات عمليّات الحوكمة في القدس الشرقية

تجري عمليّات التدخّل الإسرائيليّة في إدارة وأداء الأجهزة البلديّة في القدس، بما لا يستوي مع المسلكيّات المعياريّة المتبعة في إسرائيل داخل حدود ١٩٦٧. ففي القدس، يضطرّ موظفون ومخطّطون وإداريون إسرائيليّون للعثور على حلول أو تدابير خاصّة، تنبع من المميّزات الماديّة المحسوسة والمجتمعيّة والسياسيّة المقرونة بعلاقات السيطرة والمقاومة. فعلى سبيل المثال، لم يقدّم مخطّط وزارة المواصلات في مخطط تنظيم جهاز المواصلات العامّ بطرح عقود الخطوط التابع للقدس في عطاء قُطريّ كما هو مُتبع في إسرائيل في الحالات المشابهة، وذلك في ضوء المعارضة المتوقّعة من طرف السكّان لنشاط شركات مواصلات إسرائيليّة في الأحياء والقرى. وبدلاً من ذلك، اضطرّ المخطّطون لاتباع توجّه مبنيّ على إشراك

بمشاركة الجامعات والمتاحف وما شابه. يمكننا مثلاً أن نربط بين الإسقاطات الأولى لهذه العمليّات وغيرها، وبين ارتفاع عدد الطلاب الجامعيّين الفلسطينيّين الذين يدرسون في السنة التحضيرية في الجامعة العبريّة، من ٢٩ متسجلاً العام ٢٠٠٩ إلى ٦٣ متسجلاً العام ٢٠١٢؛ ارتفاع في نسبة الطلاب الجامعيّين من القدس الشرقيّة الذين يدرسون في كليّة الطب في الجامعة العبريّة من ١٪ من مجموع طلاب الكليّة العام ٢٠٠٠ إلى ١٠٪ العام ٢٠١٢؛ تأسيس تكتّل طلابي مستقلّ من القدس الشرقيّة في الجامعة العبريّة العام ٢٠٠٨ واسمه «وطن»؛ وارتفاع عدد المتقدّمين لامتحانات البجروت الإسرائيليّة، من ٥,٢٤٠ متسجلاً العام ٢٠٠٨ إلى ٦,٠٢٢ متسجلاً العام ٢٠١١، «صحيح أنّ هذه أرقام متدنّية وليست كافية للإشارة إلى ظاهرة واسعة وجارفة، إلاّ أنّ توسعها الإشارة نحو نهج زاحف مفاده تمويه الانعزاليّة الفلسطينيّة في مجال التربية والتعليم.

من المهمّ بمكان أن نذكر أنّ هذين المثالين من مجال المواصلات العامّة والتربية ليسا المثالين الوحيدين اللذين يشيران إلى عمليّات الحوكمة في القدس الشرقيّة، ويمكننا تعداد عمليّات وظواهر مشابهة أخرى تدعم هذا الادّعاء، على شاكلة الطلب القائم لتعلّم اللغة العبريّة



في مجال التعليم، على سبيل المثال، تنعكس الحلول الاستثنائية في أن المدارس الرسمية المعترف بها تنشط وفق منظومة تختلف عن تلك السائدة في إسرائيل. فالغالبية الساحقة من هذه المدارس تُدرّس المنهاج الفلسطيني فيما تخضع لمستوى إشراف حكوميّ مُتدّن جدًا. ومثال آخر على تدبير استثنائيّ تتّبعه البلدية بغية توفير ردّ على النقص الهائل في الغرف التدريسية، يتمثّل في استئجار مبانٍ وتأهيلها كمرافق تدريسية من خلال إصدار تصاريح استثنائية لهذا الغرض.

تسمح وزارة الصحة الإسرائيلية بمثل هذا التدبير إلا في القدس الشرقية. وتُمنع صناديق المرضى في إسرائيل ضمن حدود ١٩٦٧ من منح وظيفة أو مكانة إدارية في عياداتها لجهة خارجية.

سأسمّي هذه التدابير الحكومية والإدارية الاستثنائية التي تمارسها إسرائيل في القدس الشرقية بتدابير «شبه رسمية». فهذه تدابير ومناهج عمل تقع بين الرسمي، أي بين المعايير الحكومية والإدارية المتبعة لدى نشاطات أذرع الدولة، وبين النشاطات غير الرسمية الموجودة خارج القانون. من الناحية الإدارية، نحن نتحدّث عمّا يشبه الحلول «الوسطى» القائمة بين ما تراه الدولة غير قانوني وغير رسمي، وبين المعايير الإدارية المتبعة في الدولة. وتهدف هذه التدابير للشرعنة أو التنظيم، أو لتوفير حلول إدارية للمنظومات والخدمات العامة في الأمكنة التي لا تستطيع فيها الدولة تسيير معاييرها البيروقراطية أو أنها لا ترغب بذلك. وفي حالة القدس الشرقية، شكّلت مقاومة السكّان واللاعبين الذين يمتثلونهم لأبعاد الضلوع الإسرائيلي، هي الأخرى، عوناً في بلورة هذه التدابير. وكما سلف ورأينا في مجال المواصلات العامة، مثلاً، حين اضطرت الدولة لخلق تدابير خاصة مع الشركات المحلية. وفي مجال التربية والتعليم مثلاً، يوجد نقد ومعارضة متزايدان من طرف لجان أولياء الأمور للضلوع الإسرائيلي في المضامين التربوية، بحيث نرى التعبير الأكبر عنها في تأسيس اتحاد أولياء أمور طلاب مدارس القدس العام ٢٠٠٦، الذي يدفع ويعرّز أجندة ونضالاً من أجل تحسين مستوى التعليم، إلى جانب الحفاظ على الهوية الفلسطينية في هذا المجال.

للتدابير شبه الرسمية عدّة مميّزات مهمّة بغية فهم اقتصاد الحوكمة في القدس من طرف أذرع الدولة الإسرائيلية. أولاً، تستند هذه العمليات إلى تغيير في شكل الاتصال بين اللاعبين في الحيز المدني الفلسطيني وبين أذرع الدولة، وهو ما يتمثّل في الانتقال

المشغلين الرسميين وغير الرسميين في عملية التنظيم، وأداروا مفاوضات معهم حول الموارد التي توفرها الدولة مثل ميرانيات شراء السيارات وتحسين البنى التحتية، وحول ترسيخ المعايير الإدارية والتشغيلية المهنية اللازمة من طرف مُشغلي المواصلات العامة في إسرائيل. وعلى سبيل المثال، جرى اتباع تدابير خاصة مثلاً في ضوء القيود المادية المموسة المفروضة على الحيز العمراني، والتي أدت إلى تصديق المخطّطين لاستخدام الحافلات الصغيرة (مينيبوس)، الأمر الذي لا نشاهده غالباً في جهاز المواصلات الإسرائيلي. زدّ على ذلك اتباع إجراء تخطيطي استثنائي في عملية ترسيم مواقع المحطّات، وتشغيل سائقين لهم سجلّ أمنيّ بشكل استثنائي، إذ من المفروض ألا يكونوا ملائمين للعمل كسائقين عموميّين.

في مجال التعليم، على سبيل المثال، تنعكس الحلول الاستثنائية في أن المدارس الرسمية المعترف بها تنشط وفق منظومة تختلف عن تلك السائدة في إسرائيل. فالغالبية الساحقة من هذه المدارس تُدرّس المنهاج الفلسطيني فيما تخضع لمستوى إشراف حكوميّ مُتدّن جدًا. ومثال آخر على تدبير استثنائيّ تتّبعه البلدية بغية توفير ردّ على النقص الهائل في الغرف التدريسية، يتمثّل في استئجار مبانٍ وتأهيلها كمرافق تدريسية من خلال إصدار تصاريح استثنائية لهذا الغرض. وتفيد مديرية التربية في بلدية القدس بتشغيل نحو ٧٠٠ غرفة تدريسية في القدس العام ٢٠١٢، لا تستوفي المعايير التي وضعتها وزارة المعارف الإسرائيلية.

وتوجد في مجال الصحة المجتمعية، أيضاً، تدابير استثنائية في الإدارة ومنظومة الخدمات العامة. وعلى سبيل المثال، يعمل مزوّد الخدمات الصحية الفلسطينيون في القرى والأحياء بناءً على اتفاقية خاصة مع صناديق المرضى، يتلقون مردوداتهم عنه «لقاء الرأس»، أي وفق عدّد المُأمّنين التابعين للمركز الطبي في الحي. ولا

منها مساعدتهم على استيفاء المعايير التي طالبت بها الدولة، وذلك بغية الحصول على ميزانيات شراء السيارات والدعم الحكومي. ثالثاً، تقوم «شبه الرسمية» المقدسية، وعلى خلاف الإدارة العامة في أنظمة الحكم الليبرالية، بتكريس التمييز وعدم المساواة من ناحية الحقوق والموارد البلدية والسياسية التي تستثمرها الدولة الإسرائيلية في مناطق القدس الفلسطينية، ويشير هذا الشكل من التدخل في الأجهزة البلدية والخدمات في القدس إلى أن هدف الدولة والبلدية ليس بالضرورة مساواة الخدمات البلدية مع المعايير المتبعة في إسرائيل. صحيح أن تدخل الدولة أدى في بعض الحالات إلى حصول تحسن في شكل الأداءات البلدية، مثل اجتناب النشاط غير الرسمي في مجال المواصلات العامة أو منالية الخدمات الطبية المجتمعية في الأحياء والقرى. لكن ومع ذلك، فإن النتائج المترتبة على نهج «شبه الرسمية» في الخدمات البلدية تشير إلى الهوات السحيقة القائمة في جودة الخدمة والأداء لدى الأجهزة والخدمات البلدية، فمثلاً يحوي جهاز المواصلات خطوطاً ومسارات قليلة نسبةً إلى الجهاز الموجود في المدينة الغربية، وثمة نقد على عدم نجاعته الأدائية قياساً بالمعايير الإسرائيلية، وكذا الأمر في مجال التربية والتعليم. فجهاز التربية والتعليم في القدس الشرقية يستوفي معايير متدنية بشكل كبير إذا ما قارناها بإسرائيل أو بالسلطة الفلسطينية، والتي تنعكس على سبيل المثال في نسب التسرب العالية (نحو ١٣٪)، وفي شح المهنيين في مجال الاستشارة والمراقبة، وقلة الغرف التدريسية ومناهج التدريس الاستكمالية<sup>١١</sup>.

## تلخيص

تُنسب إسقاطات انهيار اتفاقيات أوسلو على القدس الشرقية، عادةً، إلى عزلها عن الضفة الغربية، وإضعافها من الناحية الاقتصادية والسياسية والمجتمعية. لكنني سعيت في هذا المقال للإشارة إلى عملية أكثر خفية تحدث في المدينة الفلسطينية، وهي عملية حوكمة زاحفة بواسطة أجهزة دولة إسرائيل الإدارية. أما أبرز تمثيلات هذه العملية فنراها في تعزيز الصلات الإدارية المالية والأدائية بين أجهزة بلدية فلسطينية وبين الإدارة الإسرائيلية، وغرس مسلكيات معيارية إدارية وأدائية إسرائيلية لدى لاعبين وأداءات في المدينة الفلسطينية، ولدى السكان أيضاً، بقدر ما. وتشمل الإسقاطات المباشرة وغير المباشرة لهذه العملية تعزيز السيطرة الإسرائيلية على الجهاز البلدي الفلسطيني عبر خلق تبعية لأجهزة الدولة الإسرائيلية، و«تقرب» السكان واللاعبين في المدينة الفلسطينية



جهاز التعليم في القدس الشرقية: معايير متدنية.

إلى اتصال منظم ورسمي. ونرى ذلك مثلاً في إطار الاتفاقيات أو استيفاء شروط التعاقد مع الدولة بغية تحقيق الأهداف. ويختلف شكل هذا الاتصال بقدر كبير عن أشكال الاتصال مع الدولة في سنوات الاستتباب والتجزئة التي استندت بقسط كبير منها على مكانة المخاتير كمكانة وسيطية بين الدولة والبلدية وبين الفلسطينيين، والتي يمكن فهمها كعلاقات زبائنية وعلاقات وصاية. وبذلك، فإن النهج «شبه الرسمي» الذي تتبعه إسرائيل في القدس الشرقية يعكس حركة من الأداءات والتعاقدات داخلياً باتجاه منظومة البيروقراطية الإسرائيلية.

ثانياً، يستند معظم هذه التدابير إلى لاعبين محليين، من رجال أعمال ومباردين بلديين، الذين يُستخدمون كـ «سدأي ثغرات» (gap fillers) في مجالات تستصعب فيها أذرع الدولة العمل بشكل مباشر، أو أنها لا ترغب بذلك. نورد على سبيل المثال مزودي الخدمات في مجالات الطب ومشغلي المواصلات العامة، أو مباردين في مجال التربية والتعليم في القدس الشرقية. وهكذا، فإن عمليات حوكمة القدس الشرقية، بقسط كبير منها، تستند إلى اقتصاد السوق الذي تستخدم الدولة من خلاله مباردين ورجال أعمال محليين من أجل تلبية احتياجات عامة، بالتزامن مع إنتاج سيطرة غير مباشرة على الأجهزة البلدية. للدولة مهمة مؤثرة في هذا الاقتصاد تتجلى باستثمار الموارد في إدارة وتوجيه عمليات التدخل، وهي تشجع في حالات كثيرة وتبادر لتعاقدات مع لاعبين محليين بغية دفع غاياتها قدماً. وهي تسهل على هؤلاء اللاعبين بواسطة استثنائهم من الأحكام المتصلبة، وترؤدهم بميزانيات عامة خاضعة لشروط. ففي مجال المواصلات العامة، مثلاً اقترح مخطوط وزارة المواصلات وبادروا لإجراء تأهيلات مهنية وتقديم المساعدات القضائية والاقتصادية للشركات، القديمة والجديدة، كانت الغاية

تشير النتائج المترتبة على نهج «شبه الرسمية» في الخدمات البلدية إلى الهوات السحيقة القائمة في جودة الخدمة والأداء لدى الأجهزة والخدمات البلدية. فمثلاً، يحوي جهاز المواصلات خطوطاً ومسارات قليلة نسبةً إلى الجهاز الموجود في المدينة الغربية، وثمة نقد على عدم نجاعته الأدائية قياساً بالمعايير الإسرائيلية. وكذا الأمر في مجال التربية والتعليم. فـجهاز التربية والتعليم في القدس الشرقية يستوفي معايير متدنية بشكل كبير إذا ما قارناها بإسرائيل أو بالسلطة الفلسطينية.

القدس الشرقية في أيامنا بأنه «مدنية محتجزة»، وذلك بسبب ثلاث عمليّات جيو-سياسية وبلدية تجري فيها أثناء العقد الأخير. تتجسّد الأولى باحتجاز المدينة جسدياً في ضمن الحيّز الأدائي الاقتصادي والإداري الإسرائيلي منذ تشييد الجدار الفاصل واجتثاث الحضور المؤسّساتي والسياسي الفلسطيني في المدينة. وتتجسّد العملية الثانية في تعزيز نزعات التهويد والكولونيالية التي نراها مثلاً في الاستيطان الجاري داخل الأحياء الفلسطينية، والإعلان عن الحقائق الوطنية في محيط الأحياء الفلسطينية، ومحاولات تغيير الوضع القائم في الحرم القدسي. أمّا العملية الثالثة والأقلّ ظهوراً فقد تناولتها بالتفصيل في هذا المقال وهي تطوّر أشكال السيطرة الإسرائيلية على الحيّز والسكان، بواسطة قوّة الحاكميّة «الناعمة».

[مترجم عن العبرية. ترجمة علاء حليجل]

وتأقلمهم مع النظام الاجتماعي والإدارة في الدولة الإسرائيليّة. في ضوء هذه العمليّات، أطلقت على العقد ونصف العقد الأخيرين تسمية «سنوات حوكمة» القدس الشرقية، اضطرت فيها المدينة مكرهة للقبول بضلوع القوّة «الناعمة» لنظام الحكم الإسرائيلي في المدينة الفلسطينية، من خلال المقاومة والتضادّ الذهني والتأقلم. كما أسلفنا، وعلى غرار ما نعرفه من دراسات الحاكميّة، فإنّ هذا الضلوع ليس مجرد ضلوع أدائيّ، بل هو ينشط كنوع من القوّة المبلورة والموجهة التي تمارس على السكان مباشرة أو بشكل غير مباشر، وترسّخ فيهم المنطق والمسلكيات المعيارية، وبالتالي إمكانيّة توجيه تصرفاتهم. في ضوء هذه التطوّرات والتفسيرات، أودّ أن أقترح فهم وضع

## الهوامش

## المصادر

- ١ يُنظر مثلاً إلى الأبحاث المركزية: Dumper 2014; Klein 2001, 2005; .Cohen 2011; Margalit 2006 .
- ٢ يُنظر: Foucault 2007; Huxley 2008 .
- ٣ يُنظر مثلاً: Legg 2007; Scott 1995 .
- ٤ يتمتع سكان القدس الفلسطينيون بمكانة مقيم دائم، وهم ليسوا مواطنين كاملين. وتعني هذه المكانة أنهم يتمتعون بحقوق التي تمنحها الدولة، باستثناء التصويت للبرلمان الإسرائيلي. ومع ذلك فإن هذه المكانة مشروطة بوجود صلة متواصلة مع المدينة وأدائها كـ «مركز حياة». ويُمكن لترك المدينة لفترة تزيد عن ٧ سنوات أن يؤدي إلى سحب هذه المكانة، والأمر يعني في النهاية الطرد إلى الضفة الغربية.
- ٥ يدعي موشيه عميراف مثلاً أن سنوات السبعين تميّزت بـ «أردنة» القدس تحت السيطرة الإسرائيلية (Amirav 2009).
- ٦ يُنظر لدى Cohen 2011. وأيضاً لدى: Klein 2001, 2005 .
- ٧ يُنظر: معهد القدس للدراسات الإسرائيلية ٢٠١٤. حولية إحصائية للقدس رقم ٢٨ .
- ٨ يُنظر مثلاً: تحليلات المعركة على جهاز التربية لدى: Benziman 1975; . Cheshin et al 1999 .
- ٩ وفقاً لـ: Cohen 2011 .
- ١٠ يُنظر: فيسبلاي أيتي. ٢٠١٢. المدارس الابتدائية في التربية المعترف بها غير الرسمية بين السنوات ١٩٩٩-٢٠١٢. الكنيسة، مركز المعلومات والأبحاث.
- 11 Hasson N. 122012/12/. A surprising process of 'Israelization' is taking place among Palestinians in East Jerusalem. *Haaretz*; Hasson N. 282012/8/. More East Jerusalem Palestinians seek Israeli academic degrees. *Haaretz*.
- ١٢ يُنظر مثلاً مقالاً عبدو شاحر وماريك شطيرن في هذا العدد.
- 13 IrAmim and the Association for civil rights in Israel Annual report: The Failing East Jerusalem Education System. August 2013.

- Amara M. 2009. *Jerusalem Syndrome: the Palestinian-Israeli Battle for the Holy city.* Sussex Academic Press.
- Benziman U. 1973. *City without Wall.* Schocken Publishing House. Tel Aviv.
- Cheshin Amir, Hutman Bill, Melamed Avi. 1999. *Separate and Unequal: The Inside Story of Israeli Rule in East Jerusalem.* Harvard University Press, Cambridge.
- Cohen H. 2011. *The Rise and Fall of Arab Jerusalem: Palestinian Politics and the City Since 1967.* Routledge
- Dumper M. 2014. *Jerusalem Unbound: Geography, History, and the Future of the Holy City.* Columbia University Press.
- Foucault M. 2007. *Security, Territory, Population: Lectures at the Collage de France, 19778-*. Ed. Michel Senellart. Basingstoke: New York : Palgrave Macmillan.
- Huxley M. 2008. *Space and Government: Governmentality and Geography.* *Geography Compass* 2(5), 16351658-.
- Klein M. 2001. *Jerusalem the Contested City.* C. Hurst @ company London.
- Klein M. 2005. *Old and New Walls in Jerusalem.* *Political Geography* 24, 5376-.
- Legg S. 2007. *Spaces of Colonialism: Delhi's Urban Governmentalities.* Blackwell.
- Margalit M. 2006. *Discrimination in the Heart of the Holly City.* International Peace and Cooperation Center. Jerusalem.
- Scott D. 1995. *Colonial Governmentality.* *Social Text* 43, 191220-.